

بسم الله الرحمن الرحيم



الرباط في 23 يناير 2015

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
مديرية الميزانية والمراقبة
25 س^{2/4}

من وزير العدل والحريات
إلى السيدين الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالناضور
والوكيل العام للملك لديها

الموضوع: وضعية التكاليف المتعلقة بالغرامات والإدانات النقدية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، علاقة بالموضوع الموماً إليه أعلاه، بشأن وضعية التكاليف الباقية بدون
تحصيل إلى غاية متم سنة 2014، أخبركم بأنه من خلال تتبع الوثائق الحسابية المتوصل
بها، واعتماداً على المعطيات الإحصائية المسجلة، تبين بأن وضعية مبالغ الغرامات
والإدانات النقدية الباقية بدون تحصيل في تفاقم وارتفاع متزايد، نتيجة وجود تأخير في عملية
تحصيل هذه المبالغ، وذلك بالنسبة للمحاكم التابعة لدائرتكم القضائية، وهي مفصلة كما يلي:

المحاكم	المخلف + تكفلات سنة 2014 (بالدرهم)	المبالغ المنفذة خلال سنة 2014 (بالدرهم)	الباقي بدون تحصيل إلى غاية متم سنة 2014 (بالدرهم)
محكمة الإستئناف بالناضور	65.156.797.16	1.756.618.00	63.499.179.16
المحكمة الابتدائية بالناضور	13.555.948.63	3.421.265.00	10.234.683.63
مركز القاضي المقيم بميضار	1.740.408.50	101.020.00	1.639.388.60
مركز القاضي المقيم بتمسمان	544.756.16	101.020.00	524.296.16
مركز القاضي المقيم بزاو	603.270.00	135.830.00	467.440.00
مركز القاضي المقيم بالديوش	319.438.00	177.442.00	141.996.00
مجموع الدائرة	82.020.618.55	5.612.635.00	76.407.983.55

هذا، وبالرغم من المجهودات الحثيثة المبذولة من أجل تصفية الباقي استخلاصه، نطلب منكم التفضل بحث رؤساء كتابات الضبط ورؤساء كتابات النيابة العامة وكذا الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل، على بذل المزيد من الجهد قصد تفعيل وتطبيق المقترحات الواردة بالرسالة الدورية عدد 63 س1 بتاريخ 2014/09/24 حول التدابير الآنية الواجب اتخاذها للرفع من مردودية وحدة التبليغ والتحصيل بالمحاكم، ومواصلة إجراءات تحصيل الغرامات والإدانات النقدية بكافة الطرق القانونية المتاحة، باعتبارها رافدا هاما من روافد الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى: "الصندوق الخاص لدعم المحاكم"، وبالتالي تمكين خزينة الدولة من مداخل مهمة ترتبط أساسا بتنفيذ المقررات القضائية المتضمنة للغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية، وذلك من أجل إعطاء مصداقية لهذه المقررات والحفاظ على حجيتها، وتوخيا لمزيد من النجاعة القضائية التي تعتبر من أهم مرتكزات الورش

الإصلاحي المنظومة العدالة، دون إغفال الإشارة إلى ضرورة توجيه تقارير شهرية بعمليات التحصيل وفقا لمقتضيات الرسالة الدورية عدد 2013/304 بتاريخ 2013/08/05، نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع، والسلام./.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد